محليات

لا يوجد حالياً تقنين في سورية

وزير الكهرباء: نخطط لرفع التوليد إلى ٩ آلاف ميغا واط في عام ٢٠٢٣ والشبكة عادت قوية كما كانت قبل الحرب

| محمد منار حميجو

أعلن وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي عن دراسة إلى عام ٢٠٢٣ تتضمن رفع توليد الكهرباء إلى ٩ آلاف ميغاواط وأنه تم ربط الشبكة لتعود قوية كما كانت قبل الحرب وبالتالي لا يوجد حالياً تقنين في سورية، مؤكداً أن هناك عدداً من المجموعات متوقفة من الممكن أن تولد ألفي ميغاواط لعدم توافر الغاز وفي حال توافر المادة سوف تقلع المجموعات مباشرة.

وخلال مناقشة لموازنة وزارته في لجنة الموازنة أوضح خربوطلي أنه يصل إلى الكهرباء ١١,٥ مليون م٣ من الغاز يومياً وفي حال تم تشغيل المجموعات المتوقفة فالوزارة بحاجة إلى ١٨ مليون م٣ غاز في الحد الأدنى.

وفيما يتعلق بمحطة توليد حلب كشف خربوطلي أن إحدى الشركات الإيرانية سوف تزور سورية للتعاقد على تنفيذ المحطة التي تكلف ٦٣ مليار ليرة كما أن الحكومة خصصت ٩ مليارات ليرة للمحطة.

وأشار خربوطلي إلى أنه تم الحديث مع الكثير من الشركات إلا أنها كانت تتراجع حينما كانت تصل الأمور إلى النهاية، مضيفاً: حتى إن بعضها وصلت إلى بيروت وكنا في انتظارها إلا أنها تراجعت في المرحلة الأخيرة لأنها كانت تخاف من العقوبات الأميركية عليها.

وأشار خربوطلي إلى أن هناك أربع مجموعات توليد جاهزة في السدود المائية وأخرى تحتاج إلى عمل وأنه سوف يتم التنسيق مع وزارة الموارد لتأمين ما يحتاجونه من قطع تبديل وغيرها، وأنه لمجرد عودة المجموعات سوف يتم الربط الهوائي.

ولفت خربوطلي إلى وجود دراسة بين سورية والعراق وإيران للربط الثلاثي بينها لتعزيز وتبادل الطاقة الكهربائية بين البلدان الثلاثة، موضحاً أن هناك خط ٤٠٠ كيلو فولط بطول ١٢٥ كيلو متراً يربط بين العراق وسورية ومن المتوقع الانتهاء منه خلال أربعة أشهر.

وأكد خربوطلي أن فائدة هذا الربط أنه في حال كان هناك انقطاع كهرباء في سورية فإنه من الممكن جلبها مباشرة من إيران عبر العراق وبالتالي يشكل ذلك قوة للكهرباء السورية، مؤكداً أن الوزير العراقي لم يحضر الاجتماع الذي جرى في طهران بينه وبين وزير الطاقة الإيراني نتيجة الأحداث التي تجري في العراق فأصبح هناك مشكلة في الربط.

وتطرق خربوطلي إلى زيارته إلى إيران الأخيرة وتوقيع مذكرة التفاهم مع الجانب الإيراني التي تهدف إلى توطين صناعة التجهيزات الكهربائية من محولات ومولدات في سورية بدلا من استيرادها، مؤكداً أن مدة المذكرة ثلاث سنوات.

وأعرب خربوطلي عن أمله أن يكون هناك ربط خماسي بدخول الأردن ومصر إلا أن خطوط الربط تم تدميرها من تنظيم داعش الإرهابي.

وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة كشف خربوطلي أن الوزارة اقترحت من ضمن إستراتيجيتها أن يكون هناك صندوق لدعم السخان الشمسي بقيمة ٨ مليارات ليرة وقيمة السخان تصل إلى ٢٥٠ ألف ليرة، موضحاً أنه يتم منح المبلغ للمواطن ومن دون فوائد ويتم تقسيطه على مدار خمس سنوات بأن يدفع بكل دورة ٨ آلاف ليرة أي كل شهر أربعة آلاف بحكم أن مدة الدورة شهرين.

وأوضح خربوطلي أن تمويل الصندوق يكون ١ بالمئة من نسبة استهلاك الكهرباء و١ بالألف من النفط، مبيناً أنه يتم إرسال المبالغ إلى وزارة المالية التي بدورها تضخ ٨ مليارات للصندوق.

وكشف خربوطلي أنه تم اقترح العديد من التسهيلات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقة المتجددة منها تقديم الأرض غير القابلة للزراعة بعد إجراء خريطة استثمارية للأراضي في سورية، معلنا عن تشكيل لجنة بالتعاون مع وزارة الزراعة لإجراء خريطة للأراضي المؤهلة لهذه المشاريع، مشيرا إلى أن الربط على الشبكة على نفقة الوزارة أيضاً.

وفيما يتعلق بموضوع الفاقد الكهربائي أكد خربوطلي أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في موضوع القراءة الآلية لضبط هذا الموضوع الذي يتم بالتعاون مع مركز البحوث العلمية.

وشدد خربوطلي على ضرورة الترشيد، معتبراً أن لجوء المواطنين إلى التسخين والطبخ والتدفئة الكهربائية يشكل ضغطا على المنظومة الكهربائية، معربا عن أمله ألا يستخدم المواطنون للتجهيزات الكهربائية المستهلكة للمنظومة في فترة الذروة ما بين الخامسة وحتى العاشرة مساء.

وأكد خربوطلي أنه لا يوجد زيادة للأسعار سواء للمنزلي أم التجاري، مضيفاً: ندرك الأعباء المالية التي يتحملها المواطن لكن أتمنى الترشيد في موضوع الكهرباء.

موازنة «الاتصالات»

كشف وزير الاتصالات والتقانة إياد محمد الخطيب أن قطاع الاتصالات بحاجة إلى ١,٢ مليار دولار لإعادة الاتصالات في المناطق التي تم تحريرها إضافة إلى ٤٠٠ مليار ليرة لإعادة الشبكات والتأهيل، مؤكداً أنه لم يتم بعد تقدير الأضرار في المناطق التي لم يتم تحريرها.

وخلال مناقشة موازنة وزارته في لجنة الموازنة والحسابات أوضح الخطيب أن هناك خططاً لدى الوزارة منها سريعة وهي تأهيل المقاسم التي لا يوجد فيها ضرر كبير على حين هناك مقاسم مدمرة بشكل كامل وهذه بحاجة إلى وقت واعتمادات مالية.

وأشار الخطيب إلى مشروع جديد لإيصال الاتصالات إلى بيوت المواطنين عبر الشبكة اللاسلكية مع إنترنت سريع من دون الاعتماد على الشبكة النحاسية، كاشفاً أن رئيس مجلس الوزراء وجه أن يتم وضع المشروع الخاص بإطلاق قمر صناعي لسورية على الطاولة لتنفيذه في حال أصبحت الأمور مهيأة لذلك.

وأكد الخطيب أنه يتم العمل حالياً مع دولتين صديقتين في هذا المجال أرسلتا وفوداً من قبلهما إلى مركز الاستشعار عن بعد لوضع الخطط وتأهيل الكوادر حتى يتم إطلاق قمر صناعي للفضاء، مضيفاً: هو حلم لكل سوري لكن تم التأخير في تنفيذه باعتبار أن الحكومة وضعت أولويات وهي الجيش والخبز والنفط.

وكشف الخطيب أنه تم تنفيذ المرحلة الأولى من التوقيع الإلكتروني الذي يعتبر أحد مفاصل الحكومة الإلكترونية، موضحاً أن المرحلة الثانية هي تحديد الشركات التي سوف تسمح للمواطن باستخدامه وحاليا تم وضع الضوابط التي تم عرضها على مجلس هيئة خدمات الشبكة وتم الطلب منها عدة سيناريوهات سيتم إقرارها في الاجتماع القادم.

وأكد الخطيب أنه خلال أشهر سيتم إطلاق الدفع الإلكتروني بعدما تم وضع الضوابط والإعلان الخاص به بالتعاون مع المصرف المركزي.

وفيما يتعلق بشركات الاتصالات الخليوي أوضح الخطيب أن الدولة تأخذ منها ٢٠ بالمئة من الإيرادات ولمدة ١٥ سنة، مؤكداً أن حصة الخزينة من شركتي الخليوي ٦٣ مليار ليرة، مشيراً إلى أن التجهيزات وتطويرها على حساب الشركة وضمن ٨٠ بالمئة.

وكشف الخطيب أنه سوف يتم المسح الشامل لمحافظة ريف دمشق عبر الاستشعار عن بعد لإعداد خريطة لتوزيع الثروات المائية الموجودة في المحافظة وستكون نواة للانطلاق لمحافظات أخرى.

وشدد أعضاء لجنة الموازنة على ضرورة توسيع خدمات البريد، متسائلين عن الحكومة الإلكترونية ومدى إمكانية إيصال الاتصالات إلى المناطق الشرقية إضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي للفضاء.

موازنة «الموارد المائية»

أكد وزير الموارد المائية حسين عرنوس أن هناك مأساة حقيقية في الحسكة في المياه نتيجة الاحتلال التركي لمدينة رأس العين التي يوجد فيها الآبار التي تغذي المحافظة، مؤكدا أنه يتم تغذيتها من الآبار الثلاثة المحيطة فيها.

وخلال مناقشة موازنة وزارته في لجنة الموازنة والحسابات أكد عرنوس أنه يتم بذل الجهود مع المنظمات والأصدقاء الروس لأن تتم إعادة تغذية المدينة من آبار علوك رأس العين لأنه لا مصدر للحسكة إلا من هذه المنطقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح أنه تم تشغيل سد الحسكة الشرقي لإمداد المدينة بالمياه إضافة إلى وجود بعض الآبار التي تغذي المدينة، مؤكداً أن آبار علوك سوف تعود.

وأوضح عرنوس انه يوجد ١٩ مليار م٣ منها ١٦ ملياراً في سدود البعث وتشرين والفرات ومليار في الرقة بينما هناك مليارا م٣ موزعة في سورية، مؤكداً أن هناك استنزافاً في منسوب المياه الجوفية وأنه يجب إعادة النظر في الموازنة المائية في شكل جيد وأن ينابيع المزاريب ورأس العين جفت وحالياً هي صحراء نتيجة الاستخدام الجائر للآبار، مضيفاً: لكن الوضع ليس مقلقاً لكن هي بحاجة إلى عناية وحزم وترشيد.

وبين عرنوس أن السدود مازالت ضمن الخدمة وهي ١٦٧ سداً غير سد الفرات ضارباً مثلاً في السويداء كان من الممكن أن تكون هناك مشكلة كبيرة لولا السدود الموجودة فيها وإلا لم يكن هناك استطاعة لإخراج المياه الجوفية.

وكشف عرنوس أنه يتم العمل على نظام استثمار جديد وهو أن الوزارة تأخذ ٥٠ بالمئة من التسعيرة التجارية لمن يحفر البئر بذاته وإذا لم يرغب أن يحفره بنفسه فإن الوزارة تحفره وتحسبه له بالسعر التجاري، معتبراً أن الفائدة من ذلك بأن يكون هناك إيرادات إضافة إلى ضبط الإنفاق.

وأكد عرنوس أن الوزارة وضمن خططها الاستراتيجية تسعى لإيجاد مصادر دائمة للمياه من خلال مشاريع تحلية المياه ودراسة وتنفيذ مشروع ري دجلة الذي يوازي بأهميته مشروع سد الفرات إضافة لإنشاء محطات معالجة الصرف الصحي كمحطة معالجة مياه حلب والتقليل ما أمكن من خطوط الصرف الصحي وإنشاء تحلية مكانية في كل قرية ، منوهاً بالاستنزاف الحاصل في منسوب المياه الجوفية نتيجة الاستخدام الجائر للآبار وضرورة إجراء دراسات للمياه في عمق الأراضي ما يستدعي العناية الكبيرة بهذا الموضوع والترشيد والتشدد في الاستهلاك للحفاظ على المخزون المائي والحد من الهدر وتحقيق تنمية مستدامة .

وتركزت مداخلات وأسئلة أعضاء اللجنة ورئيسها حول الأمن المائي في سورية ومخزون المياه فيها إضافة إلى وضع الأحواض والمسطحات وخزانات المياه ، متسائلين عن خطة الوزارة في مجال الري الحديث وتأمين المياه لدعم المزارعين في الأرياف النائية والحالة الفنية لمحطة معالجة مياه حلب، ووجهوا الشكر للوزير وكافة العاملين في الوزارة وجهاتها على جهودها المبذولة وأدائها المتميز والمتابعة الميدانية من قبل الوزير للواقع المائي في سورية.

الخطيب:

- ندرس إطلاق قمر صناعي إلى الفضاء
- ١,٢ مليار دولار لإعادة الاتصالات للمناطق المحررة
- حصة الدولة من الخليوي ٦٣ مليار ليرة

عرنوس:

- ١٦٧ سداً في سورية ضمن الخدمة
- الاستخدام الجائر للآبار حول بعض المناطق إلى صحارى

خربوطلي:

- دراسة للربط بين سورية والعراق وإيران ومذكرة تفاهم مع إيران لتصنيع المحولات في سورية
- شركة إيرانية سوف تنفذ محطة توليد حلب.. تحتاج ٦٣ مليار ليرة

١٦,٨ مليار ليرة إيداعات فرع التجاري «٣» في حمص منذ بداية العام

حبوش لـ«الوطن»: تحصيل ٥٠٠ مليون من ١٣٠ قرضاً متعثراً

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير فرع المصرف التجاري السوري رقم (٣) في حمص محمد حبوش لـ«الوطن» أن إجمالي الإيداعات المصرفية بمختلف أنواعها من ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وودائع التوفير بلغت نحو ١٦,٨ مليار ليرة سورية منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه.

وبين حبوش أن قيمة السحوبات انخفضت بنسبة كبيرة وبشكل ملحوظ خلال هذا العام مع زيادة قيمة الإيداعات بشكل كبير بالقطع الأجنبي الدولار والعملات الأخرى بعد أن تم تكليف فرع المصرف بحمص أواخر شهر أيلول باستقبال إيداعات مبادرة قطاع الأعمال من تجار وصناعيين لدعم الاقتصاد السوري، ما يدل على ثقة المواطن بالليرة السورية وجعلها مدخرات له وهذا ما انعكس إيجاباً على واقع عمل المصرف بشكل عام وعلى استثمار هذه الإيداعات في دوران عجلة الاقتصاد بالقطر بشكل ملموس.

وأشار إلى أن عدد المتعاملين الحاصلين على تسهيلات مصرفية وقروض على مستوى كافة فروع المصرف التجاري بلغ ٤٥٩٠ متعاملاً وبلغ إجمالي الديون على القروض المتعثرة حتى نهاية شهر أيلول الفائت ٩٥ مليار ليرة سورية، في حين بلغ عدد القروض المتعثرة التي تم تسويتها في فرع المصرف التجاري (٣) بحمص منذ صدور القانون ٢٦ نحو ١٣٠ قرضاً ووصلت القيمة المالية الإجمالية التي تم تحصيلها منها نحو ٥٠٠ مليون ليرة سورية، ومنذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه تم تحصيل ٤٠ مليون ليرة سورية من تلك القروض، فيما بلغ عدد القروض المتعثرة الباقية التي لم تتم تسويتها حتى تاريخه في الفرع ٣٧ قرضاً بقيمة مالية إجمالية ٢٨٣ مليون ليرة سورية.

وأكد أن عدد الحسابات المصرفية التي تم فتحها منذ بداية العام بلغ ٨١٣ حساب، مشيراً إلى أن المصرف يشهد إقبالاً كبيراً على القروض التي أطلقت مؤخراً إذ تجاوز عدد القروض الشخصية الممنوحة لغاية اليوم أكثر من ١٠٠ قرض شخصي و٣ قروض استثمارية، مع ملاحظة تزايد على المعدل الوسطي للطلبات المقدمة يومياً للاستفادة من القرض ويتم حالياً دراسة ٦٥ طلباً على قروض شخصية أخرى.

وأشار إلى أنه يتبع لفرع المصرف التجاري السوري رقم ٣ تسعة صرافات جميعها بالخدمة معظم الأوقات وخاصة في ساعات النهار والذروة.

وأكد حبوش أن المشكلة الأساسية التي يعاني منها المصرف التجاري السوري حالياً هي الضمانات على القروض التي تعد عقبة في وجه المقترضين بظل الوضع الاقتصادي الحالي.

صقر لـ«الوطن»: عرض جديد لإقامة معمل عصائر

مدير زراعة اللاذقية يبشر بموسم «الذهب البرتقالي»

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية منذر خيربك لـ«الوطن»، العمل بشكل متواصل لدعم موسم الحمضيات من النواحي كافة، مبيناً أنه تم تسويق أكثر من ٣٣ ألف طن إلى الأسواق المحلية والخارجية.

وأضاف خيربك: إن محصول الحمضيات من المحاصيل الإستراتيجية في سورية، مشيراً إلى تحسن الأسعار بشكل ملحوظ عن الأعوام السابقة، ومنها بحسب الأصناف ما يتراوح بين ٦٠ – ٢٧٥ ليرة سوريّة مع بداية الموسم.

من جهته قال رئيس فرع اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت صقر لـ«الوطن»: إن موسم الحمضيات مبشّر مع انطلاق عمليات التسويق الداخلي والخارجي، لافتاً إلى أن الموسم الحالي يختلف عن المواسم الماضية بنسب مضاعفة، بحسب تقديره.

وأضاف صقر: إن عدداً كبيراً من التجار و«الضمّانة»، قد توجهوا لفلاحين كثر بغرض ضمان البساتين منهم، ما يشير بشكل فعلي إلى وجود سوق لتصريف المحصول على الصعيدين المحلي والدولي، مشيراً إلى الاعتماد الكبير على السوق العراقي الذي يستورد معظم الأصناف المنتجة في بلدنا.

وأكد رئيس فرع اتحاد الفلاحين، أن مجمل أمور الحمضيات جيدة لهذا العام، سواء من ناحية الأسعار أو التسويق، لافتاً إلى أن الكميات المتوقعة لإنتاج الموسم الحالي نحو ٧٥٠ ألف طن، على حين كانت قد بلغت نحو ٩٠٠ ألف طن في الموسم الماضي.

وأعادَ صقر سبب تراجع الكميات المنتجة من حمضيات اللاذقية، إلى الحرب والظروف الناجمة عنها التي أجبرت عدداً من الفلاحين على اقتلاع أشجار البرتقال واستبدالها بأنواع أخرى لتعويض خسائر مادية تكبدوها مع وصولهم إلى طريق مسدود بعدم القدرة على تصريف المحصول خلال السنوات الماضية.

وأردف صقر بالقول إن الوضع الحالي مريح، والأمور تتحسن مع انتهاء الحرب تدريجياً، ومع تحسن الأوضاع سيعود موسم الحمضيات إلى أفضل حال بعد افتتاح المنافذ البرية تزامناً مع انتصارات الجيش العربي السوري في الميدان.

وحول مصير معمل العصائر الذي يطالب به الفلاحون منذ أكثر من ربع قرن، قال صقر إنه لم يستجد أي شيء ولا يزال مصير المعمل الذي وعدت به الحكومة غير معروف مع عدم المباشرة في إنشائه حتى الآن في ظل تباين الآراء حول جدواه الاقتصادية.

وكشف صقر عن مشروعين قادمين للاتحاد الأول لإقامة معمل عبوات بلاستيكية، والمشروع الثاني لإنشاء معمل على أرض تابعة للاتحاد في محافظة اللاذقية، قائلاً: إن مؤسسة الصناعات التقنية تقدمت بعرض لإنشاء معمل للعصائر في المحافظة وننتظر الرد الخطي من الاتحاد العام بعد الموافقة المبدئية للمباشرة بالإجراءات المطلوبة وتحقيق حلم معظم فلاحي اللاذقية الذين يعتمدون على موسم الحمضيات في لقمة عيشهم، إذ يعمل في زراعته بين ٦٠ إلى ٧٠ ألف أسرة ريفاً ومدينة.

وأشار رئيس فرع اتحاد الفلاحين، إلى عزم الاتحاد على تشييد المعمل في أرض تابعة للاتحاد تتوسط المناطق الأربع «الحفة – اللاذقية – جبلة – القرداحة» سواء في أرض البازار أم ستخيرس، وذلك لتوفير الجهد والعناء على الفلاح خلال نقله البرتقال من أرضه إلى المعمل في حال تم تنفيذه كما نأمل.

وعن حقيقة عدم تحقيق معمل العصائر للجدوى الاقتصادية اللازمة، نفى صقر ما يشاع عن أن حمضيات اللاذقية غير صالحة للعصر، وقال: إن هذا الكلام غير صحيح والبرتقال متنوع الأصناف في المحافظة ويحقق الريعية الاقتصادية لمعمل يلبي الحاجة في المقابل، مبيناً أن المعمل المتفق عليه مبدئياً مع الصناعات التقنية، يعمل وفق ثلاثة خطوط بحيث يستفاد حتى من قشوره ولا نضطر لرمي أي قطعة منه، على عكس ما يحكى بأنه سيتم إتلاف قسم كبير منه في حال تحول لعصائر، وبالتالي الاستفادة من مخلفات العصائر لأغراض طبية عدة.

الجمعيات الفلاحية: موت الغراس المثمرة المستلمة من مشتل الزراعة بسبب تعفن الجذور ولثلاثة مواسم

| القنيطرة- خالد خالد

جدد محافظ القنيطرة همام دبيات تأكيده على أن مطالب أبناء المحافظة محقة وضرورية ولكن المحافظة تحكمها إمكانيات محدودة رغم حصول القنيطرة على ميزات كثيرة من الحكومة كإعادة منظومة الكهرباء إلى غالبية القرى المحررة وإعادة ري الأراضي من السدود ومشاريع المياه وغيره من الدعم الذي لا يتسع المجال لذكره، مطالباً خلال لقائه رؤساء الجمعيات الفلاحية وفعاليات المجتمع المحلي بضرورة استثمار الإمكانات المتوفرة ومعالجة العقبات والصعوبات التي تقف حجر عثرة أمام تنشيط العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وشدد دبيات على أن المحافظة تعمل على توفير وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من سماد وبذار ومحروقات وري كل الزراعات التي تعتمد على السدود دون إغفال الصعوبات التي تواجه الفلاحين من صعوبة تصريف الإنتاج، منوها بالعمل مع الجهات المعنية لإمكانية قيام جهات القطاع العام ممثلة بالسورية للتجارة بإستجرار إنتاج الأشجار المثمرة عملاً بتوجيهات الحكومة لحماية الفلاح وتأمين مستلزمات الإنتاج.

وتناول عضو جمعية جباتا الخشب محمود غانم قضية الغراس المثمرة الموزعة من مشتل نبع الفوار التابع لمديرية الزراعة وخلال ثلاثة مواسم تموت الغراس بعد زراعتها نتيجة تعفن الجذور، إضافة إلى نوعية المبيدات والأدوية الزراعية السيئة المتداولة بأسواق المحافظة.

وأشار رئيس جمعية مجدل شمس يوسف مرعي إلى تجريف الطرق الزراعية نتيجة السيول والتي بحاجة إلى صيانة وبطول ٣ كم وتأصيل الغراس المثمرة وتنويعها في مشتل نبع الفوار بعد المنافسة من القطاع الخاص، مبيناً استلام ٥٠٠ غرسة تين من مشتل الزراعة وتم التأكيد على أنه مؤصل ولكن المفاجأة أن الغراس من صنف واحد وغير مطلوب بالسوق المحلية وكذلك الأمر بغراس الرمان.

وأوضح مدير المصرف الزراعي محمد يوسف وجود قروض كثيرة يمنحها المصرف ولكن لم يتقدم أحد للحصول عليها رغم أنها لا تلبي حاجة المقترضين لأنها صغيرة معطيا مثالاً عن قرض زراعة الأشجار المثمرة حيث يمنح المقترض ١٥ ألف ليرة عن كل دونم.

وبين توفر الأسمدة بأنواعها، علماً أنه لم يتم حرمان أي فلاح غير مسدد لقروضه من البذار والسماد تشجيعا ودعما له.

ونوهت مديرة الموارد المائية حمدة العرقاوي بإدراج تنفيذ ثلاث سدات مائية بخطة العام القادم وكذلك تقديم دراسة خلال عشرة أيام لتأهيل كافة شبكات الضخ المقامة على السدود وتنفيذها أيضاً بالعام القادم، إضافة إلى زيادة مساحة الأراضي المروية على سد المنطرة بنسبة ١٠٠ بالمئة.

وأشار مدير الزراعة حسين صلان إلى اعتماد خطة لتوزيع الغراس المثمرة على الجمعيات بما يتناسب مع عدد الأعضاء، مبينا وجود لجنة مختصة من دائرة الوقاية لمتابعة أمراض الغراس والمحاصيل، إضافة إلى وضع خطة خلال سنتين لاستصلاح الأراضي المحجرة كافة.

وأشار صلان إلى المنح التي يتم توزيعها ومن قبل لجنة مختصة من الزراعة وفعاليات المجتمع المحلي ولكن المنح لا يمكن أن ترضي كل الفلاحين فمنحة الغراس الأخيرة كانت ٤٥ غرسة واقتصرت على ٢٠٠ مزارع فقط.